موقف المُحْدَثين من احتجاج النحاة بالحديث النبوي

دكتور/ أحمد بن محمد بن يحيى الفقيه الزهراني
الأستاذ المساعد في جامعة الباحة
كلية العلوم والآداب بالمندق

ملخص البحث:

يدرس هذا البحث "موقف المحدثين من احتجاج النحاة بالحديث النبوي" الذي يهدف إلى تحليل موقف المحدثين من احتجاج متقدمي النحاة ومتأخريهم بالحديث النبوي، وتفسير كثرة الاحتجاج بالحديث النبوي في كتب المعاجم وقلته في كتب النحو، والوقوف على أسباب قلة احتجاج النحاة بالحديث النبوي مقارنة بكثرة احتجاجهم بالقرآن الكريم وبكلام العرب شعرًا ونثرًا، ومناقشة ضوابط الاحتجاج بالحديث النبوي عند النحاة والمحدثين، معتمدًا في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي.

وخلص البحث إجمالا إلى اضطراب المحدثين في فهم موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي، ومن أسباب الاضطراب هو ما صنعه أبو البركات الأنباري حين قرر أنّ مرتبة الحديث النبوي المرتبة الثانية في الاحتجاج في العربية، وأنّ الأصل عند جمهور النحاة عدم الاحتجاج بالحديث إلا إذا ثبتت روايته بلفظه بنص أو بقرينة، وأنّ الضابط الصحيح لمعرفة لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أو من دونه ممن يحتج به لا يكون إلا بالدراسة التخصصية الحديثية.

وقد أثبت البحث أهمية الدراسة التخصصية الحديثية في الوصول إلى معرفة الرواية المروية باللفظ لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، وأنّ الأحاديث المروية باللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم هي الأحاديث المتواترة لفظًا، والأحاديث غير المتواترة المروية من عدة طرق، ومدارها على راوٍ متقدم يحتج بكلامه في اللغة واتفقت الرواة على لفظه، أو اختلفت الرواة على لفظه وأمكن الترجيح بين الروايات.

الكلمات الافتتاحية: موقف – المحدثين – الاحتجاج– النحاة – الحديث

المقدِّمـــــــة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ..

أما بعد :

فإنّ الحديث النبوي هو المصدر الثاني من مصادر التشريع، يقول الله تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ}، {وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى}، ويقول صلى الله عليه وسلم: "ألاَ إنِّي أوتيت الكتاب ومثله معه"، "أوتيت جوامع الكلم"، "يوشك أن يقعد الرجل متكئا على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه. ألا وإنّ ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله" .

ولهذا من كتب في أدلة النحو وأصوله جعل الحديث النبوي ثاني الأدلة النحوية المعتبرة في الاحتجاج في العربية بعد القرآن الكريم.

مشكلة البحث :

قلة احتجاج النحاة المتقدمين بالحديث النبوي مقارنة باحتجاج أكثر النحاة المتأخرين، جعل المحدثين يختلفون في بيان موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي وضوابط الاحتجاج به.

من هنا نشأت فكرة هذا البحث: "**موقف المحدثين من احتجاج النحاة بالحديث النبوي**"

أسئلة البحث :

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية :

١. ما موقف المحدثين من احتجاج متقدمي النحاة ومتأخريهم بالحديث الشريف ؟
٢. ما تفسير كثرة الاحتجاج بالحديث النبوي في كتب المعاجم العربية وقلته في كتب النحو؟
٣. ما سبب قلة احتجاج النحاة بالحديث النبوي مقارنة بكثرة احتجاجهم بالقرآن الكريم وبكلام العرب شعرًا ونثرًا ؟
٤. ما موقف المحدثين من ضوابط احتجاج النحاة بالحديث النبوي؟

أهداف البحث :

١- تحليل موقف المحدثين من احتجاج متقدمي النحاة ومتأخريهم بالحديث النبوي.

٢- تفسير كثرة الاحتجاج بالحديث النبوي في كتب المعاجم العربية وقلته الاحتجاج به في كتب النحو.

٣- الوقوف على أسباب قلة احتجاج النحاة بالحديث النبوي مقارنة بكثرة احتجاجهم بالقرآن الكريم وبكلام العرب شعرًا ونثرًا .

٤- مناقشة ضوابط الاحتجاج بالحديث النبوي عند النحاة والمحدثين.

أهمية البحث :

١. أنه يبحث في مسألة كثر فيها الجدل وهي مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي.
٢. أنّ دراسة موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي تعد من أهم القضايا التي اعتنى بها المحدثون كتابة وتأليفا.
٣. أنه سيسهم في بيان العلاقة بين علم النحو والحديث الشريف إيجابا أو سلبا.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات تتقاطع مع هذا البحث إلا أنّ هذا البحث فيما يحسبه الباحث يختلف عن الدراسات السابقة من حيث الفكرة والمضمون والمعالجة والشمول. وهذه الدراسات هي:

١. (موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي)، للباحث مطير المالكي، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة، السعودية ، ١٤٢٠هـ .
٢. (مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية والتطبيقية) للباحث منصور بن عبد العزيز الغفيلي، نادي القصيم الأدبي، السعودية، ٢,١٣م.
٣. (حجية الحديث الشريف في الدرس النحوي بين القدماء والمعاصرين)، للأستاذ أبو بكر رزوقي ، جامعة بسكرة، كلية الآداب واللغات، مجلة أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، العدد(٥) ٢٠٠٨م.
٤. (مسألة "احتجاج النحاة بالحديث الشريف"في مناهج المحدثين: الشاعر، والحديثي، وقباوة، نموذجًا) للدكتور خلود إبراهيم العموش، السعودية، مجلة العلوم العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (١٠)، ٢٠٠٩م.

مصطلحات البحث :

- **الحديث النبوي:** "لفظ أريد به ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية. وقد يراد به ما أضيف إلى صحابي أو

تابعي، ولكن الغالب أن يقيد إذا ما أريد به غير النبي صلى الله عليه وسلم" [السنة قبل التدوين٢٢]

- **الخبر والأثر:** يطلق الخبر والأثر ويراد بهما ما أضيف إلى النبي – عليه الصلاة والسلام – وما أضيف إلى الصحابة والتابعين وهذا رأي الجمهور [السنة قبل التدوين٢٢]
- **الحديث المتواتر لفظا:** "هو الحديث الصحيح الذي يرويه جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب، عن جمع مثلهم في أول السند ووسطه وآخره ، وهو عَزِيزٌ جِدًّا، لاَ يَكَادُ يُوجَدُ. وَمَنْ سُئِلَ عَنْ إِبْرَازِ مِثَالٍ لِذَلِكَ أَعْيَاهُ تَطَلُّبُهُ" [علوم الحديث ومصطلحه١٤٨،١٤٦]
- **الحديث المتواتر معنى:** "الذي لا يشترط في روايته المطابقة اللفظية، وإنما يكتفي فيه بأداء المعنى ولو اختلفت رواياته، عن الجمع الذين يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب. وهو كثير جِدًّا ليس في وسع أحد إنكاره " [علوم الحديث ومصطلحه١٤٩].
- **علم الحديث:** "معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي" [تدريب الراوي١/٤٠]
- **المدار:** الراوي الذي تفرّع منه الحديث. انظر: [معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث، محمد مجير الخطيب، دار الميمان١/٤٩]

حدود البحث :

- **حدود زمنية :** الحديث النبوي، والنحاة من سيبويه إلى العصر الحديث .
- **حدود موضوعية :** كتب النحو وأشهر دراسات المحدثين .

منهج البحث :

اعتمد البحث في دراسته على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي الذي يهتم باستقراء الظاهرة –موضوع الدراسة– وصفها، ويحاول تفسيرها وتحليلها، ثم استخلاص النتائج.

إجراءات البحث :

يقوم البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو الآتي :

- **المبحث الأول:** موقف المحدثين من احتجاج متقدمي النحاة بالحديث النبوي.

- **المبحث الثاني:** موقف المحدثين من احتجاج متأخري النحاة بالحديث النبوي.
- **المبحث الثالث:** موقف المحدثين من ضوابط احتجاج النحاة بالحديث النبوي.
- **الخاتمة:** وفيها أهم نتائج البحث .

المبحث الأول : موقف المحدثين من احتجاج متقدمي النحاة بالحديث النبوي

اختلف المحدثون في احتجاج متقدمي النحاة بالحديث النبوي على قسمين:

القسم الأول: ينفي احتجاجهم به.

ويمثّل هذا الرأي إبراهيم مصطفى[١]،ومحمد عبد الخالق عضيمة[٢]، وطه الراوي[٣]، وأحمد كحيل[٤]، ويحيى عبد العاطي[٥]، ومهدي المخزومي[٦]، ورمضان عبد التواب[٧]، وسعيد الأفغاني[٨]، ومحمد الطنطاوي[٩]، وشوقي ضيف[١٠]، وعبد الرحمن السيد[١١]، وعلي أبو المكارم[١٢]، ومحمد عيد[١٣]، وحسن عون[١٤]، وعبد العال مكرم[١٥]،وفاضل السامرائي[١٦]، والمختار أحمد ديره[١٧]، وتمام حسان[١٨]، ويوهان فك[١٩]، ومحمد حسين آل ياسين[٢٠]، وصابر أبو السعود[٢١]، وجميل علوش[٢٢]، ورزقي أبو بكر[٢٣]، ومطير المالكي[١].

---

(١) ينظر: في أصول النحو، مقالة بمجلة مجمع اللغة العربية٨/١٣٦

(٢) ينظر: فهارس كتاب سيبويه ٧٦٢.

(٣) ينظر: نظرات في اللغة والنحو٢٢

(٤) ينظر: النحو في الأندلس٧٤

(٥) ينظر: الدافع الحثيث إلى استشهاد النحاة بالحديث١١٦

(٦) ينظر: مدرسة الكوفة٦١،٣٤٨.

(٧) ينظر: فصول في فقه اللغة٩٧

(٨) ينظر: في أصول النحو٤٦

(٩) ينظر: نشأة النحو٧٠.

(١٠) ينظر: المدارس النحوية١٩.

(١١) ينظر: مدرسة البصرة النحوية٢٥٨

(١٢) ينظر: أصول التفكير النحوي٣٩

(١٣) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة١٠٨

(١٤) ينظر: تطور الدرس النحوي٤٥ .

(١٥) ينظر: المدرسة البصرية في مصر والشام٣٤٢

(١٦) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري٥٠، وابن جني النحوي١٢٩

(١٧) ينظر: دراسة في النحو الكوفي١٦٠

(١٨) ينظر: الأصول١٠٦-١٠٧

(١٩) ينظر: العربية، ترجمة عبد الحليم النجار٢٢٦.

(٢٠) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث٣٥٦ .

(٢١) انظر: في نقد النحو العربي٨٥.

(٢٢) انظر: ابن الأنباري وجهوده في النحو٣٢٤.

(٢٣) ينظر: حجية الحديث الشريف في الدرس النحوي بين القدامى والمعاصرين٢ . =

القسم الثاني: يثبت احتجاجهم به على قلّة.

ويمثّل هذا الرأي محمد رفعت[٢]، وعبد الفتاح شلبي[٣]، وحسن الشاعر[٤]، ومحمد خير الحلواني[٥]، ومحمد ضاري حمادي[٦]، وخديجة الحديثي[٧]، ومحمود فجال[٨]، وفخر الدين قباوة[٩]، ومحمد حماسة[١٠]، ومحمد عبد الفتاح الخطيب[١١]، والسيد الشرقاوي[١٢]، ومحمد صالح شريف عسكري[١٣]، وأحمد مختار عمر[١٤]، وسعيد الزبيدي[١٥]، وياسر الطريقي[١٦]، ومنصور عبد العزيز الغفيلي[١٧].

واختلف المحدثون في تفسير إقلال المتقدمين من الاستشهاد بالحديث عند من أثبته لهم، وتفسير عدم استشهادهم به عند من نفاه عنهم على النحو الآتي:

١) أن الوضع في الحديث كثر وشاع في العصور الإسلامية الأولى بحيث صعب عليهم تمييز ما هو للرسول الله صلى الله عليه وسلم، وما هو ليس له ذكر ذلك[١٨] .

=([١]) انظر: موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو١٧

([٢]) ينظر: أصول النحو السماعية٧٥

([٣]) ينظر: أبو علي الفارسي٢٠٤ .

([٤]) ينظر: النحاة والحديث النبوي ١٢٥

([٥]) ينظر: أصول النحو العربي٤٩

([٦]) ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية٣١٦ .

([٧]) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف١٨٠-١٨١

([٨]) ينظر: الحديث النبوي ينبوع فياض للنحو العربي٤٦

([٩]) ينظر: تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف١٧٦.

([١٠]) ينظر: لغة الشعر٥٢

([١١]) انظر: ضوابط الفكر النحوي ٢٤١/١ .

([١٢]) انظر: معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو١٨٩.

([١٣]) انظر: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين١٠١ .

([١٤]) انظر: البحث اللغوي عند العرب٣٣

([١٥]) انظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ٩٧

([١٦]) انظر: الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية٨٠/١

([١٧]) انظر: مآخذ المحدثين على النحو العربي٧٥

([١٨]) انظر: فصول في فقه اللغة٩٧، واحتجاج النحويين بالحديث٦٠.

٢) أنّ النحاة تأثّروا بمنهج المتكلمين، وخاصة المعتزلة الذين يقدمون العقل والمنطق على الرواية[١].

٣) أن التحرز الديني هو الذي منع النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف؛ لأنه ورد في تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث تحذّر من ذلك[٢]، فضلا عن أنّ الحديث روي بعضه بالمعنى، فاشتمل على لفظ غير لفظ النبي، وإعراب وتصريف غير إعرابه، تصريفه، ما جعل النحاة يتحرجون البتّ في هذه المسألة [٣].

٤) أنّ طغيان ظاهرة أخذ اللغة والشعر عن أهل البادية شغلهم عن رواية الحديث[٤]؛ لأنّ اهتمام الناس في القرون الأولى كان منصبًا على رواية اللغة والشعر[٥].

٥) أنّ رواية الحديث بحاجة إلى معرفة تامة بسنده ومتنه رواية ودراية، والنحاة لم يدرسوا علم الحديث، ولم يكونوا على معرفة وثيقة به، وفاقد الشيء لا يعطيه[٦].

٦) أنّ كتب الحديث لم تكن موجودة في زمن متقدمي النحاة[٧].

٧) أنّ النحاة لا يثقون في رواية الحديث بسبب روايته بالمعنى، ما جعلهم يكتفون بالمصادر الموثوق فيها من كلام أهل البادية عن المصادر المشكوك فيها[٨]، فاستغنوا بكلام العرب ولا سيما الشعر نظرًا لكثرته وتوفّره وسهولة الاطلاع عليه عن الحديث الشريف[٩]

---

(١) انظر: مدرسة الكوفة٤٧، والحديث النبوي الشريف٣٦٥، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث٤٠٩، و معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو٢٣٤، وضوابط الفكر النحوي١/٣٦١.

(٢) انظر: في نقد النحو العربي٨٥، والنحاة والحديث النبوي١٢٧، وارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه٦٨، ولغة الشعر٥٢، والاستشهاد والاحتجاج باللغة١١٣.

(٣) انظر: احتجاج النحويين بالحديث٤٢.

(٤) انظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ٩٨

(٥) انظر: النحاة والحديث النبوي١٢٥.

(٦) انظر: الحديث النبوي في النحو العربي١٢٦، والنحاة والحديث النبوي١٢٧، والقياس في النحو العربي نشأته وتطوره ٩٨، والاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية١/١٠٧.

(٧) انظر: الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية١/١٠٧.

(٨) انظر: أصول التفكير النحوي٤٨.

(٩) انظر: في أصول النحو٤٦، والنحاة والحديث النبوي١٢٦.

٨) استغناؤهم بالقرآن الكريم عن الحديث الشريف؛ لأنّ الحديث كالقرآن جاء على أفصح اللغات واللهجات[١].

٩) الموقف النفسي لسيبويه من تخطئة شيخه حماد بن سلمة له، صرفه عن الاحتجاج بالحديث النبوي، وأصابه ذلك بعقدة نفسية سماها بعضهم "العقدة السيبويهية"[٢]، فجرّأ النحاةَ بعده على عدم الاستشهاد بالحديث النبوي[٣].

وللباحث وقفات على ما سبق:

أولا: إنّ المتقدمين احتجوا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على قلة وكانوا على معرفة وطيدة به، يدل على ذلك ما جاء في تراجمهم من صلتهم بعلم الحديث[٤]، وما جاء في كتبهم من استشهادٍ بالحديث [٥].

ثانيا: أنّ الذين كتبوا في أدلة النحو وأصوله كأبي البركات الأنباري والسيوطي جعلوا الحديث الشريف ثاني الأدلة السماعية النقلية المعتبرة في الاحتجاج في العربية[٦]. وسيأتي مناقشة هذا الأمر في الصفحات القادمة .

ثالثًا: لعل عدم نسبة ما استشهد به سيبويه من الحديث الشريف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي جعل بعض المحدثين يرى بأنّ المتقدمين لم يحتجوا بالحديث الشريف إلا أنّ هذا لا يعد دليلا صريحًا في هذه المسألة؛ لأنّه لو كان يرى بعدم الاحتجاج بالحديث لعقدة نفسية كما زعم بعضهم أو لأمر آخر لما منعه ذلك من أن يصرّح به غير أنّ سكوته عن التصريح في هذه المسألة قد يُحمل على باب الإقرار فضلًا عن أنّ الأصل في الأشياء الإباحة والجواز[٧]، بل إنّ احتجاج غيره من المتقدمين بالحديث الشريف منسوبًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان على قلة يعد دليلًا

---

(١) انظر: دراسات في كتاب سيبويه٦٦، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه٧٥

(٢) ينظر: تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف٣٤٠، وتوظيف الحديث الشريف في البحث النحوي٨٢٢، معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو١٩٥.

(٣) انظر: سيبويه أول من جرأ النحويين على العزوف عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف٢ .

(٤) انظر: النحاة والحديث النبوي٩٤.

(٥) انظر: النحاة والحديث النبوي١١٩، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية٣١٦، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث٨٠.

(٦) انظر: لمع الأدلة ٨٣، والاقتراح٦٧.

(٧) انظر: فيض نشر الانشراح١/٤٥٥.

صريحًا على احتجاجهم به، ولكن من غير إطلاق وإنما بضوابط أشد من الضوابط التي وضعوها للاحتجاج بكلام العرب.كما ستأتي .

رابعًا: إنّ تفسير قلة احتجاج المتقدمين بالحديث النبوي بعدم توفّر كتب الحديث في زمانهم، أو بالتحرّز الديني أو بأنّ اهتمامهم كان منصبًا على رواية اللغة والشعر، أو بأنهم استغنوا بالقرآن الكريم لأنّ الحديث كالقرآن جاء على أفصح اللغات، أو بتأثّرهم بمنهج المتكلمين وخاصة المعتزلة فيه نظر لما يلي:

١. أنّ كتب الحديث الأولى كانت موجودة في زمنهم، كمرويات ابن شهاب الزهري وموطأ الإمام مالك[١]، فضلا عن أنّ أشهر النحاة المتقدمين كان على صلة وطيدة بالحديث[٢].

٢.أنّ التحرّز الديني والورع لم يُذكر صراحة إلا عن الأصمعي، ومع ذلك لم يمنع تورّع الأصمعي من أن يروي بعض الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم[٣]، فضلا عن أنّ بعض النحاة لم يتورّع في رد بعض القراءات القرآنية لكي يتورّع في عدم الاستشهاد بالحديث الشريف أصلًا! [٤].

٣. لو كان اهتمامهم منصبًا على رواة اللغة والشعر فقط لما استشهدوا بالقرآن الكريم وقراءاته ولما رووا بعض الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولاكتفوا باللغة والشعر في وضع القواعد النحوية ، ولكن هذا لم يحدث.

٤. لو استغنوا بالقرآن الكريم عن الحديث الشريف؛ لما استشهدوا أصلا به في كتبهم على قلة، ولاكتفوا بالقرآن الكريم عنه ولكن هذا لم يحدث .

٥. لو تأثّروا بمنهج المتكلمين وخاصة المعتزلة لما استشهدوا بالحديث في كتبهم مع أنّ من وسم بالاعتزال منهم كأبي علي الفارسي وابن جني والزمخشري قد استشهدوا بالحديث الشريف[٥]، فضلا عن أنّ متقدمي النحاة ليسوا من المعتزلة بل هم من أهل

---

(١) انظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية٣١٢

(٢) انظر: النحاة والحديث النبوي٩٤.

(٣) انظر: الأصمعي محدّثًا١٨١.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٣، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٧/١.

(٥) انظر: النحاة والحديث النبوي١١٩، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية٣١٦، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث٨٠.

السنة كالخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب والأصمعي وسيبويه[1].

خامسًا: يدل عدم استكثار القدماء من الاستشهاد بالحديث وعدم ورود نص صريح عنهم في هذه المسألة مع صلتهم الوطيدة به، أنّ الاستشهاد بالحديث ليس بأصل من أصولهم وليس بمستند عندهم ولا عمدة، وذلك لعلمهم بمسألة تجويز رواية الحديث بالمعنى وظهور اللحن في منطق رواته؛ لذا نأوا بأنفسهم عن الاستشهاد به احتياطًا، مما يفسّر عدم حرصهم على مشافهة رواة الحديث والأخذ عنهم فضلا عن أنهم لم يكونوا من أرباب علم الحديث الذين يميزون من خلال الصنعة الحديثية بين ما رُوي بلفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم وما تُصرّف فيه.

المبحث الثاني : موقف المحدثين من احتجاج متأخري النحاة بالحديث النبوي

اختلف المحدثون في احتجاج متأخري النحاة بالحديث النبوي على قسمين:

القسم الأول: يرى أنّ متأخري النحاة على ثلاثة مذاهب[2]:

الأول: مذهب ابن الضائع وأبي حيان منع الاحتجاج بالحديث مطلقًا؛ لعدم الوثوق في رواية الحديث لفظًا عن النبي صلى الله عليه وسلم، بل لا يغلب على الظن ذلك ، وتبعهم من المحدثين محمد خير الحلواني. وحجتهم في هذا ما يلي:

١. إجازة المحدثين رواية الحديث بالمعنى؛ بدليل أنّ ألفاظ رواية الحديث تتعدد في القصة الواحدة.

٢. وقوع اللحن في رواية الحديث كثيرًا؛ وذلك لأنّ رواة الأحاديث إما أنهم من الأعاجم الذين لم يتقنوا علم النحو وإما أنهم من العرب الذين لا يحتج بكلامهم، لعدم فصاحتهم بالطبع، والنبي صلى الله عليه وسلم عربي بالطبع ومن أفصح الناس، فلا يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها

---

(1) انظر: تاريخ بغداد١٢/١٥٧، والمقاصد الشافية٥/٤٤٣.

(2) وهذا رأي أكثر المحدثين. ينظر: مدرسة الكوفة٦١، والنحاة والحديث النبوي ٦١، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية٤٣٢، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف١٩-٢٩، والحديث النبويّ في النحو العربيّ ١٠٤-١٢٧، وأصول التفكير النحوي١٢٩، ومدرسة البصرة النحوية٢٥٧، ونشأة النحو٧٠، و إثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النحوية١٧٥، وموقف علم اللغة الحديث من أصول النحو١٨، و الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية١٠٩-١٢٣، ومآخذ المحدثين على النحو العربي٧٧.

وأجزلها؛ وهذا يفسّر ترك المتقدمين والمتأخرين الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو[١].

الثاني: مذهب ابن خروف وابن مالك والدماميني والبلقيني وناظر الجيش وابن الطيب الفاسي تجويز الاحتجاج بالحديث مطلقًا؛ لأنّ الأصل في رواية الحديث روايته بلفظه لا بمعناه[٢]، وتبعهم من المحدثين طه الراوي ومهدي المخزومي وسعيد الأفغاني وحسن الشاعر ومحمود فجّال وفخر الدين قباوة والسيد الشرقاوي ومحمد حماسة[٣]. وحجتهم في ذلك ما يلي:

أولا: أنّ الأصل في رواية الحديث عدم تبديلها أو تغييرها. وأمّا ما ورد من تعدد ألفاظ رواية الحديث في القصة الواحدة فليست بدليل على روايتها بالمعنى بل تعد دليلا على روايتها باللفظ؛ لسببين:

السبب الأول: أنّ من عادة النبي صلى الله عليه وسلم وديدنه تكرار كلامه ثلاث مرات في المجلس الواحد صدًا للبيان وإزالة للإبهام.

السبب الثاني: أنه كما يحتج في العربية بتعدد الروايات الشعرية في البيت الواحد وبالقراءات القرآنية المختلفة في الآية الواحدة فمن باب أولى أن يحتج بتعدد رواية ألفاظ الحديث الواحد مع ما بُذل في رواية الحديث من التحرّي والدّقة ما لم يبذل أقله في الشعر، فضلا عن أنّ الشعر لا يخلو من الأبيات المجهولة القائل والضرورات والتأويلات.

ثانيا: أنّ القول برواية الحديث بالمعنى إنما هو من باب التجويز العقلي الذي يناقضه ما عُرف من حال رواة الحديث من تشددهم في ضبط ألفاظ الحديث وتحري نقله بلفظه .

ثالثا: أنّ إجازة رواية الحديث بالمعنى إن وقعت فقبل تدوين الأحاديث، وتكون في بعض الألفاظ التي لا يتغيّر معناها بتغيرها لفظها بشرط أن يكون راويها محيطًا بجميع دقائق العربية، مع أنّ تدوين الأحاديث كان في الصدر الأول قبل فساد اللغة، وهذا كله

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن الضائع٦٢٩/٣، والتذييل والتكميل١٥٢/١٦، وأصول النحو العربي٤٩.

(٢) انظر: تعليق الفرائد٢٤١/٤، والاستدلال بالأحاديث النبوية٢٩، وتمهيد القواعد٤٤١٠/٩، وفيض الانشراح٤٤٩/١ وما بعدها .

(٣) انظر: نظرات في اللغة والنحو٢٣، ومدرسة الكوفة٦٠، وفي أصول النحو٤٦، والنحاة والحديث النبوي١٧٤،٥٠، والحديث النبوي في النحو العربي١٣١/١، وتاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف ٢٢٧،٢٧١،٢٦٠، ومعاجم غريب الحديث والأثر٢٨٧، ولغة الشعر٥٠.

لا يقدح في صحة الاحتجاج بها في العربية. أما بعد تدوين الأحاديث فلا تجوز روايتها بالمعنى بلا خلاف .

رابعًا: أنّ تجويز رواية كل الأحاديث بالمعنى يلزم عنها عدم الوثوق في جميع الأحاديث بأنها بلفظ عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم، وهذا لا يجوز أن يتوهم فضلا عن أن يُعتقد.

خامسًا: أنّ اعتبار أكثر رواة الحديث من الأعاجم غير صحيح؛ لأنّ رواة الحديث هم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم عرب فصحاء يحتج بكلامهم؛ لما تقرر أنه يحتج بكلام الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، والذين رووا عن الصحابة هم التابعون وأغلبيتهم من العرب، والرواة العرب يعدون من الإسلاميين الذين يحتج بكلامهم كما يحتج بكلام الفرزدق وجرير فضلا عن أنّ أكثر حملة القرآن والنحو ورواة الشعر كانوا من الأعاجم ولم يكن هذا سبب في عدم الأخذ عنهم أو الطعن فيهم .

سادسًا: أنّ القول بكثرة وقوع اللحن في رواية الحديث بحاجة إلى تحرير مصطلح اللحن؛ إذ اللحن في العربية غالبًا لا يخلو من معنيين:

أ- إمّا أن يكون بمعنى الخطأ في الإعراب الذي لا يقبل تخريجه على على لغة من اللغات، فهذا ليس موجودًا في شيء من الأحاديث فضلا عن أنّ هذا اللحن هو من جملة الكذب على رسول صلى الله عليه وسلم، الذي قال: "من كذب علي متعمّدًا فليتبوأ مقعده من النار"؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن فيخطئ في الإعراب مع أنّ رواة الحديث لم يوصفوا بالجهل في العربية، فوقوع مثل هذا اللحن في رواية الحديث دعوى ليس فيها برهان ولا دليل فضلا عن أن الأشعاد لا تخلو من اللحن والتصحيف فيها .

ب- وإمّا أن يكون بمعنى مخالفة الفصيح أي مخالفة المطرد والكثير من الاستعمال العربي، فهذا لا يعد من اللحن ولا يطعن في فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنّه صلى الله عليه وسلم إن تكلّم بما يخالف المشهور من كلام العرب فمن باب مراعاة مقام المخاطب، ومراعاة المقام هي من البلاغة والفصاحة فضلا عن أنّ القرآن الكريم وهو الكتاب المعجز لم يلتزم الأفصحية فيه، فكيف بكلام غيره.

سابعًا: أن القول بأنّ الغالب على رواية الحديث روايته بالمعنى هو قول من ليس هو من أهل الحديث ولا من أربابه .

ثامناً: لا تخلو كتب المعاجم للمتقدمين والمتأخرين من الاحتجاج بألفاظ الحديث النبوي، واللغة أخت النحو.

تاسعًا: لم يخالف أحد من النحاة في مسألة الاحتجاج بالحديث إلا ابن الضائع وأبا حيان مع أنّهما احتجا بالحديث في كتبهم ! .

عاشرًا: أنّ ابن مالك لم يقتصر في الاستدلال على الحديث وحده بل يستدل معه بكلام العرب شعرًا ونثرًا تعضيدًا للأدلة وتقوية لها فضلا عن أنّه لم يحتج بالحديث مع ما استدل به من كلام العرب على إثبات حكم جديد في القاعدة، وإنما للاستدراك على الحكم الموجود فيها[1].

الثالث: مذهب أبي إسحاق الشاطبي والسيوطي والبغدادي الاعتدال والتوسط في الاحتجاج بالحديث[2]، وتبعهم جل المحدثين كمحمد الخضر حسين ومحمد ضاري حمادي وخديجة الحديثي وعبد الرحمن السيد ومنصور الغفيلي وياسر الطريقي[3].

وهذا المذهب لا يجيز الاحتجاج بالحديث مطلقاً ولا يمنعه مطلقاً بل يحتج به بضوابط تعين على معرفة لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، وهي:

١. أن يُعرف بالنص بأنّ الحديث مقصود منه روايته باللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٢. أن يُعرف بقرينةٍ ما على أن الحديث مما غلب على الظن وقُصد منه روايته باللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم[4].

---

(1) انظر مصدر هذه الحجج: تعليق الفرائد٤/٢٤١، والاستدلال بالأحاديث النبوية٢٩، وتمهيد القواعد٩/٤٤١٠، وفيض الانشراح١/٤٤٩ وما بعدها، والنحاة والحديث النبوي٥٠، وتاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف٢٦٠،٢٧١.

(2) انظر: المقاصد الشافية ٣/ ٤٠١، والاقتراح٧٤، وخزانة الأدب١/١٢.

(3) انظر: الاستشهاد بالحديث في اللغة٢٠٨، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية٤٣٢، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف١٩-٢٩، ومدرسة البصرة النحوية٢٥٧، ومآخذ المحدثين على النحو العربي٧٧، والاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية١/١٣٤.

(4) انظر: المقاصد الشافية ٣/ ٤٠١، والاقتراح٧٤، وخزانة الأدب١/١٢.

القسم الثاني: يرى أنّ متأخري النحاة على مذهبين[1]:

الأول: مذهب المانعين من الاحتجاج بالحديث مطلقا، كابن الضائع، وأبي حيان، وأبي إسحاق الشاطبي.

ثانيا: مذهب المجوّزين الاحتجاج بالحديث مطلقًا، كابن خروف، وابن مالك، والدماميني، وناظر الجيش، والشاطبي والسيوطي وغيرهم.

وللباحث وقفات على ما سبق:

الأول: إنّ جعل النحاة المتأخرين على ثلاثة مذاهب هو قول للبغدادي في خزانة الأدب، وتبعه فيه جلّ المحدثين إلا أنّ هذا القول لا يثبت عند التحقيق[2].

الثاني: إنّ جعل النحاة المتأخرين على مذهبين هو قول مقارب للصواب من جهة التقسيم فقط، ولكنه مباعد للصواب من جهة قصرهما على مجيز بإطلاق ومانع بإطلاق.

الثالث: أنّ الصحيح في موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي أنهم على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب جمهور النحاة الذين يرون أنّ الأصل عدم الاستشهاد بالحديث إلا إذا تمخّض عندهم وثبت أنّ الحديث مروي باللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم بنص أو بقرينة. وإثبات مثل هذا يشق على النحويين؛ لأنهم ليسوا من أرباب علم الحديث ولا يُطلق عليهم لقب المحدّثين، وهذا يفسّر تقييدهم الاستشهاد به وقلته في مصنفاتهم.

والمذهب الثاني: مذهب ابن خروف وابن مالك ومن تبعهم الذين يرون أنّ الأصل الاستشهاد به؛ ولذلك أطلقوا الاحتجاج به ولم يقيّدوه .

الرابع: وضع النحاة شرطين في الاحتجاج بالروايات الحديثية على وجه الخصوص لم يضعوهما للقراءات القرآنية ولا للروايات عن العرب؛ وذلك لسببين:

السبب الأول: أنّ جمهور أهل العلم أجازوا رواية الحديث بالمعنى[3].

---

(1) وهذا رأي قلة من المحدثين. ينظر: في أصول النحو٤٦، ومعاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو٢٥١، وضوابط الفكر النحوي٢٤٣/١.

(2) انظر: خزانة الأدب١٢/١، وموقف أبي إسحاق الشاطبي من الاستشهاد بالحديث٢٦.

(3) انظر: تدريب الراوي ١/ ٥٣٢، وابن الضائع وأثره النحوي مع تحقيق القسم الأول من شرحه جمل الزجاجي، ١١٢١/٢، والتذييل والتكميل١٥٢/١٦، والمقاصد الشافية٤٠٢/٣

والسبب الثاني: أنّ القراءات القرآنية والروايات عن العرب معنية بالمحافظة على اللفظ قولا واحدًا، وعلم النحو معنيّ بالمحافظة على الألفاظ بتراكيبها.

وهذان الشرطان –وُضعا من باب التحرّي من صحة ثبوت الرواية باللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أجاز أهل العلم فيها أن تُروى بالمعنى– هما:

١. أن يُعرف بالنص بأنّ الروايات الحديثية مقصود منها روايتها باللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٢. أن يُعرف بقرينةٍ ما على أن الروايات الحديثية مما غلب على الظن وقُصد منها روايتها باللفظ عن صلى الله عليه وسلم.

الخامس: إنّ من أسباب اضطراب المحدثين في بيان موقف النحويين الصحيح من الاحتجاج بالحديث النبوي هو ما صنعه أبو البركات الأنباري في كتابه لمع الأدلة وتبعه السيوطي في كتابه الاقتراح في أصول النحو حينما جعل الحديث النبوي في المرتبة الثانية بين مراتب الأدلة السماعية المعتبرة في الاحتجاج بعد القرآن الكريم متأثرا في ذلك بأبي إسحاق الشيرازي[١] في كتابه اللمع في أصول الفقه. فقد استلّ أبو البركات جميع تقسيمات الشيرازي للأدلة ومنها تقسيم النقل إلى متواتر وآحاد[٢]، وصبّها في كتابه لمع الأدلة فقال: "اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد. فأما التواتر، فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم"[٣].

فلو لم يتأثر أبو البركات الأنباري بالشيرازي لقال: وما تواتر من لفظ الحديث؛ لأنّ المتواتر اللفظي هو الذي يعتني به النحوي فليس في الاستشهاد به خلاف ولكنه لم يقل ذلك، وإنما قال: "وما تواتر من السنة" فأطلق الاستشهاد بالحديث المتواتر كما يفعل أهل

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي الشافعي، إمام من أئمة الفقه وأصوله وجدله، قدم بغداد، وأصبح شيخ المدرسة النظامية فيها، وشيخ الشافعية، له من الكتب الكثيرة النافعة في العقيدة و الفقه وأصوله وعلم الخلاف والجدل والمناظرة والتاريخ منها: التبصرة في أصول الفقه وعقيدة السلف، واللمع، وشرح اللمع، والمعونة في الجدل، والملخص في الجدل، والنكت في المسائل المختلف فيها بين الشافعي وأبي حنيفة.توفي (٤٧٦هـ). انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١/ ٢٩،والوافي بالوفيات ٦/ ٤٢،وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٥٢.

(٢) انظر تفصيل ذلك في كتاب: "قياس العكس في الجدل النحوي" للباحث د.محمد بن علي العمري في المبحث الثالث بعنوان "أثر أصول الفقه في تصوّر الأنباري لأدلة النحو" صـ(٨٥)، حيث أثبت الباحث بما لا يدع مجالا للشك تأثر أبي البركات الأنباري بالعالم الأصولي أبي إسحاق الشيرازي.

(٣) لمع الأدلة ٨٣.

الأصول ولم يقيّده باللفظي؛ لأنّ المتواتر عند أهل الحديث يقسّمونه إلى لفظي ومعنوي. وهذا يدلّ على أنّ أبا البركات ألبس أدلة علم النحو لباس أدلة علم أصول الفقه فضلا عن أنه لم يعمل بتظيره هذا في كتبه النحوية كأسرار العربية والإنصاف في مسائل الخلاف، فلم يجعل الاستشهاد بالحديث فيها مستندًا عنده ولا عمدة.

السادس: لا يلزم من كثرة الاستشهاد بالأحاديث في كتب اللغة (المعاجم) أن يكثر الاستشهاد بها لزامًا في كتب النحو بحجة أنّ اللغة أخت النحو. فهذا غير صحيح؛ وذلك لاختلاف مقاصد الفنّين. فكتب اللغة تُعنى بدلالة اللفظة، وكتب النحو تُعنى بالمسائل التركيبية. والتغيير في لفظة الحديث أقل من التغيير في التركيب فضلا عن أنّ كتب اللغة تتوسّع في الدلالة ولا تشدد فيها بخلاف كتب النحو فإنها تتشدد في مسائل التركيب وتتثبّتْ؛ لما يلزم على ذلك من بناء قاعدة.

السابع: لم يخرج ابن الضائع وأبو حيان والشاطبي عما ما ذهب إليه جمهور النحاة من أنّ الأصل عدم الاستشهاد بالحديث إلا إذا ثبت لديهم أنّ الحديث مروي باللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن إثباته عزيز. وهذا يفسّر قلة استشهادهم بالحديث في كتبهم كغيرهم من النحاة لا منعه إطلاقًا[1].

يقول ابن الضائع مبيناً السبب في عدم اعتماد الحديث أصلًا في الاستشهاد عند النحويين: "تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل حديث–النبي صلى الله عليه وسلم– بالمعنى، وعليه حذاق العلماء، وهذا هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي–صلى الله عليه وسلم–لأنه من المقطوع به أنه –صلى الله عليه وسلم–أفصح العرب"[2]، ويقول كذلك: "تبين غير مرة أنّ الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن، هذا مع أنهم يجوزون النقل بالمعنى، وعليه حذاق الأئمة، وإن كان المحدثون أخيرًا قد تجنبوا هذا كثيرًا، وحافظوا عليه، لكن لم تبق ثقة في تجويز

(1) انظر: النحاة والحديث النبوي١١٩، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية٣١٦، وشرح جمل الزجاجي١/ ١٧٦ ٣٦٦، ٤٤١، ٥٦٦، واعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور٥٣، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف٣٦٤، ٨٠، وأبو حيان النحوي٤٣٦.

(2) ابن الضائع وأثره النحوي مع تحقيق القسم الأول من شرحه جمل الزجاجي، ١١٢١/٢.

من تقدّم ذلك فيه"[1]، وتبع أبو حيان ابنَ الضائع وزاد الأمر توضيحًا وإبانة فقال : "إنما تتكّب العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك نفس لفظ الرسول –صلى الله عليه وسلم– إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية به، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أنّ الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة جرت في زمانه –صلى الله عليه وسلم– فقال فيها لفظًا واحدًا، فنُقل بأنواع من الألفاظ بحيث يجزم الإنسان أنّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لم يقل تلك الألفاظ جميعها، نحو ما رُوي من قوله: (زوجتكها بما معك من القرآن)، (ملكتكها بما معك)، (خذها بما معك)، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم قطعًا أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم أنه قال بعضها؛ إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفًا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى، ولم يأتوا بلفظه –صلى الله عليه وسلم– إذ المعنى هو المطلوب..

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما رُوي في الحديث لأنّ كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع؛ ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك، أو وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعًا غير شك أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها.." ثم ذكر نهاية حديثه الغرض الذي دعاه لهذا التوضيح والتفصيل بأنه "إنما أمعنتُ الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما رُوي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما ؟!"[2]، وتبع الشاطبي ابنَ الضائع وأبا حيان في بيان سبب عدم استناد النحاة إلى الحديث النبوي فقال:"ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نقله على المعنى، وجواز ذلك عند الأئمة؛ إذ المقصود الأعظم عندهم فيه إنما هو المعنى لتلقي الأحكام الشرعية لا اللفظ، ولذلك تجد في الأحاديث اختلاف الألفاظ كثيرا، فترى الحديث الواحد في القصة الواحدة، والمقالة الفذة التي لا ثانية لها قد اختلفت فيه العبارات اختلافا متفاوتا، ما بين جار على ما عرف من كلام العرب، وما لم يعرف، وليس ذلك إلا لما ساغ لهم–أعني

(1)شرح الجمل لابن الضائع القسم الثاني/٣٢١.

(2) التذييل والتكميل١٦/١٥٢.

الرواة– من نقله بالمعنى...". وهذا النقل "غير مختص بزمان الصحابة دون غيرهم، ولا مقتصر به على العرب دون من عداهم. ومن تأمل في كتب الحديث وجد فيها من ذلك من الألفاظ الحائدة عن كلام العرب أشياء كثيرة، حتى تقع تخطئة الرواة من الأئمة الناقدين، والعلماء العارفين بكلام العرب من غير نكير من غيرهم"[١].

لذا انتقدوا ابن خروف وابن مالك في إطلاقهم الاستشهاد بالحديث وجعله عمدة عندهم وأصلا من أصول الاستدلال. يقول ابن الضائع: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما روي عنه صلى الله عليه وسلم، فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى"[٢]، ويقول أبو حيان: "قد لهج هذا المصنف [ابن مالك] في تصانيفه كثيرًا بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه؛ وما رأيت أحدًا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل.. والمصنف –رحمه الله– قد أكثر من الاستدلال بما أُثر في الأثر متعقّبًا بزعمه على النحويين؛ وما أمعن النظر في ذلك"[٣]، ويقول الشاطبي: "أما الحديث فإنه [أي ابن مالك] خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين.. فبنى الأحكام على الحديث مطلقا، ولا أعرف له فيه من النحاة سلفا إلا أن ابن خروف"[٤]، ويقول: "ويبقى النظر في اعتماد الناظم [ابن مالك] على الاستشهاد بالحديث، وليس بمستند عند الجهور من أهل اللسان"[٥]، "والحديث عنده عمدة في الاستشهاد به"[٦]، "والحديث عند ابن مالك حجة في إثبات القوانين وبناء القياس عليه"[٧]؛ لذلك نبّه الشاطبي على مسألة أنّ الأصل عند النحاة عدم الاستشهاد بالحديث فقال: "لا تجد في كتاب نحوي استدلالا بحديث منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا على وجه أذكره " وهو "إذا فرض في الحديث ما نقل بلفظه، وعرف بذلك، بنص أو بقرينة تدل على الاعتناء باللفظ صار ذلك المنقول أولى ما يحتج به

---

(١) المقاصد الشافية٣/٤٠١.

(٢) ابن الضائع وأثره النحوي مع تحقيق القسم الأول من شرحه جمل الزجاجي، ١١٢١/٢.

(٣) التذييل والتكميل١٦/١٥٢.

(٤) المقاصد الشافية٣/٤٠١.

(٥) المقاصد الشافية١/٣٠٦.

(٦) المقاصد الشافية١/٣١٢.

(٧) المقاصد الشافية١/٥٦٩.

النحويون، واللغويون، والبيانيون، ويبنون عليه علوهم"[1]. وبهذا يتضح أنّ الاستشهاد بالحديث لو كان أصلا معتمدًا عند النحاة لأطلقوا الاستشهاد به كإطلاقهم الاستشهاد بالقرآن الكريم وبكلام العرب الفصحاء .

الثامن: لا مانع من الإتيان بالحديث النبوي على القاعدة النحوية المطردة تقويةً لشواهدها الموجودة تبرّكًا وتعظيمًا لكلام النبي صلى الله عليه وسلم. يقول ابن الضائع: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما روي عنه صلى الله عليه وسلم، فحسن"[2]؛ لأنّ ما كان من حديثه صلى الله عليه وسلم موافقا للمطرد من كلام العرب فإنه يعد قرينة يُعرف بها أنّ الحديث مروي بلفظه كما سيأتي.

التاسع: أنّ تعليل بناء ابن مالك الأحكام النحوية على الروايات الحديثية مطلقا دون أن يفصّل بين ما رُوي منها بالمعنى وما روي منها باللفظ؛ بأنّه أخذ بالقول الذي يمنع رواية الحديث بالمعنى ولا يجيزه، كما ذكر الشاطبي وعدّه قولا ضعيف عند أهل العلم[3]، هو تعليل لا يتسقيم من وجهة نظر الباحث؛ لأنّ ابن مالك لم يصرّح بمنعه رواية الحديث بالمعنى وإنما أخذ بالأصل في روايته، والأصل في رواية الحديث أن يُروى بلفظه. فلا يلزم ممن أخذ بهذا الأصل أن يمنع روايته بالمعنى، ولا يلزم كذلك ممن جوّز روايته بالمعنى أن يمنع روايته باللفظ. ولعل احتمالية رواية الحديث بالمعنى لم تظهر عند ابن مالك .

وعليه فيمكن أن يُعلل بناء ابن مالك الأحكام النحوية على الروايات الحديثية مطلقًا لسببين:

السبب الأول: أنّ الأصل في رواية الحديث روايته بلفظه.

والسبب الثاني: أنّ من عادة ابن مالك كما ذكر أبو القاسم الحسني التأدب مع القرآن الكريم وتعظيمة ببناء الأحكام النحوية عليه مطلقًا وعدم حمله على الشذوذ أو مخالفة كلام العرب[4]، فكذلك فعل ابن مالك مع الحديث النبوي ما فعله مع القرآن الكريم؛

---

(1) المقاصد الشافية٣/٤٠٢.

(2) ابن الضائع وأثره النحوي مع تحقيق القسم الأول من شرحه جمل الزجاجي، ٢/١١٢١.

(3) انظر: المقاصد الشافية٣/٤٠١.

(4) انظر: المقاصد الشافية٤/٤٢٧، وأبو القاسم الحسني هو محمد بن أحمد بن محمد الحسني الشريف الغرناطي، المتوفى سنة٧٦٠هـ، أحد شيوخ أبي إسحاق الشاطبي. انظر: بغية الوعاة(٢/٣٩)، ونفح الطيب(٥/١٨٩).

فبنى عليه الأحكام النحوية ولم يحمله على الشذوذ أو مخالفة كلام العرب؛ تأدّبًا مع كلام النبي صلى الله عليه وسلم وتعظيمًا له.

العاشر: أن القول بأنّ استشهاد ابن مالك بالحديث لا يتجاوز الاستدراك على الحكم الموجود في القاعدة غير صحيح؛ لأنّ ابن مالك لم يكتف بالاستدراك بل جاوزه إلى وضع حكمٍ جديدٍ للقاعدة مقتصرًا فيه على الاستشهاد بالحديث فقط، كمسألة الاستفهام بـ(كأيّن) حينما قال: "وانفردت (كأيّن) أيضا بأنها قد يستفهم بها كقول أبيّ بن كعب رضي الله عنه لعبد الله: (كأيِّنْ تقرأُ سورةَ الأحزاب، أو كأين تعدُّ سورة الأحزاب؟ فقال عبد الله: ثلاثا وتسعين"[1]، وعقب عليه أبو حيان بأنّه "لم يذكر دليلا على أنه يستفهم بها سوى هذا الخبر"[2]، وقال فيه أيضًا:"وزعم ابن مالك أنها قد يستفهم بها، واستدل بأثر جاء عن أبي علي عادته في إثبات القواعد النحوية بما روى في الحديث وفي الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون، ومما لم يتعين أنه من لفظ الرسول، ولا من لفظ الصحابي، فيكون حجة إذ أجازوا النقل بالمعنى"[3]، فضلا عن أنه جعل الرواية الحديثية معيارًا في رد الشواهد الشعرية، وهذا لم يقل به أحد قبله فيما أعلم؛ وذلك عندما قدح في رواية المبرد (يقوقان شيخي في مجمعٍ) لمخالتها لرواية (يفوقان مرداس في مجمع) الثابتة بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري وغيره، وعدّ رواية (شيخي) التي رواها المبرد لا يُعرف لها سند صحيح[4] في حين أنّ رواية (شيخي) مثبتة في شعر عباس بن مرادس في نسخة عمرو بن أبي عمرو الشيباني كما ذكر ذلك السيرافي[5].

الحادي عشر: الأصل في رواية الحديث من حيث الواقع النظري روايته بلفظه. أمّا من حيث الواقع العملي فإنّ رواية الحديث بالمعنى هي السائدة. يقول ابن كثير عن الرواية بالمعنى: "ولما كان هذا قد يوقع في تغيير بعض الأحاديث، منع من الرواية بالمعنى طائفة آخرون من المحدثين والفقهاء الأصوليين، وشددوا في ذلك آكد التشديد. وكان

---

(1) شرح التسهيل٢/٤٢٣.

(2) التذييل والتكميل١٠/٥٤

(3) ارتشاف الضرب٢/٧٩١.

(4) انظر: شرح التسهيل٣/٤٣٠.

(5) انظر: شرح الكتاب١/١٩٣.

ينبغي أن يكون هذا هو الواقع، ولكن لم يتفق ذلك"[١]، ويقول د.اللاحم شارحًا كلام ابن كثير: "فالناظر في الأحاديث الصحيحة وفي اختلاف طرقها وفي ألفاظها لا يتخالجه شك أن الرواية بالمعنى كانت هي السائدة"[٢]؛ وهذا يدل على أنّ تعدد ألفاظ الحديث في القصة الواحدة كحديث نكاح المرأة الواهبة نفسها بأنّه مروي بالمعنى في الجملة، وأما من جعل تعدد ألفاظ الحديث في القصة الواحدة دليل على أنه مروي كله بلفظه؛ لأنّ من عادة النبي صلى الله عليه وسلم وديدنه تكرار كلامه ثلاث مرات في المجلس الواحد للبيان وإزالة للإبهام، فهي طريقة من لا تحقيق عنده كما ذكر ذلك ابن القيم.

يقول ابن القيم: "وهذه الطريقة يسلكها كثير ممن لا تحقيق عنده، وهي احتمال التكرار في كل حديث اختلفت ألفاظه بحسب اختلافها، وهو مما يقطع ببطلانه في أكثر المواضع،كالقطع ببطلان التعدد في نكاح الواهبة نفسها، بلفظ الإنكاح مرة، والتزويج مرة، والإملاك مرة.. وبالجملة، فهذه طريقة من لا تحقيق له"[٣] .

ويظهر أنّ ابن مالك والدماميني وناظر الجيش أخذوا بالواقع النظري في رواية الحديث وهو روايته بلفظه في حين أخذ جمهور النحاة كابن الضائع وأبي حيان والشاطبي بالواقع العملي لرواية الحديث وهو روايته بمعناه إلا أنّه لا يلزم من سيادة الرواية بالمعنى نفي الرواية اللفظية مطلقًا كما فهم ذلك أبو حيان حينما اتّخذ من تعدد ألفاظ حديث نكاح المرأة الواهبة نفسها دليلا لنفى أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم تلفّظ بهذه الألفاظ جميعها. يقول أبو حيان: "يجزم الإنسان أنّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لم يقل تلك الألفاظ جميعها، نحو ما رُوي من قوله: (زوجتكها بما معك من القرآن)، (ملكتكها بما معك)، (خذها بما معك)، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم قطعًا أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم أنه قال بعضها؛ إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفًا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى"[٤]، وهذا غير صحيح عند أرباب الحديث وأهله؛ لأنّ الدراسة التخصصية للحديث أثبتت أنّ الرواية الثابتة لفظًا عن النبي صلى الله عليه وسلم هي

---

(١) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث١٤١.

(٢) شرح اختصار علوم الحديث٣٢٣. وهو عبارة عن كتاب مفرّغ من مجموعة أشرطة للدكتور ناصر، موضوع في المكتبة الشاملة .

(٣) تتهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته١٩٥/٢ .

(٤) التذييل والتكميل١٥٢/١٦.

"زوجتكها"؛ لأنّ عقد النكاح لا يصح إلا بلفظ التزويج. ورواية"خذها بما معك" ليس لها أصل في كتب السنة، وأمّا رواية "ملكتكها" فمروية بالمعنى لا باللفظ[1].

الثاني عشر: أن القول بأنّ الرواية بالمعنى إن وقعت فقبل تدوين الأحاديث مع أنّ تدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة ليس محل اتفاق بين العلماء، بل هو غير مطابق لتاريخ الرواية[2].

الثالث عشر: لا يقاس تعدد ألفاظ الحديث في القصة الواحدة بتعدد الروايات الشعرية وبتعدد القراءات القرآنية بحجة أنّ مدراها كلها على فصاحة الناقل المحتج به، والصحابة الناقلون للحديث عرب يحتج بهم؛ فالخلاف ليس فيهم ولا في زمنهم، وإنما الخلاف في فصاحة من جاء بعدهم وعلمه بالعربية من التابعين وتابعيهم فضلا عن أنّ أهل العلم أجازوا رواية الحديث بالمعنى بخلاف الروايات الشعرية والقراءات القرآنية فإن العناية فيهما بالألفاظ لا بالمعاني قولا واحدا.

الرابع عشر: أنّ القول بنفي اللحن بمعنى الخطأ في الإعراب عن الحديث مطلقا غير صحيح لوقوعه في بعض الأحاديث من قبل بعض الرواة كما ذُكر في مصنفاتهم[3]، فلا مقارنة بين هذا اللحن وما ذُكر من لحن بعض رواة الشعر؛ لأن من يلحن في رواية الشعر تُستبعد روايته قولا واحدا بخلاف من يلحن في الحديث فلا تُستبعد روايته بل تُقبل؛ لتجويز أهل الحديث الرواية بالمعنى.

وأما اللحن المخالف للمطرد والكثير من الاستعمال العربي، فإنه لا يعد لحنا إن ثبت أنّ الحديث مروي باللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن عندما أجاز أهل العلم رواية الحديث بالمعنى ولم يكن أهل العربية من أرباب الحديث الذين يميزون بين الحديث المروي باللفظ والمروي بالمعنى توقّفوا في قبول الحديث المخالف للمطرد من الاستعمال العربي؛ لاحتمال ألا يكون مرويًّا بلفظ النبي صلى الله عليه وسلم تأدبًا وتعظيمًا أن ينسبوا لفظًا ملحونا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو أفصح الناس قاطبة.

---

(1) انظر تفصيل ذلك: آثَار الشّيخ العَلّامَة عَبْد الرّحمن بْن يحْيَي المُعَلّمِيّ اليَماني١٢/ ١١٥.

(2) انظر: رواية الحديث والأثر بالمعنى : دراسة نظرية تطبيقية١٣٢.

(3) انظر: الكفاية في علم الرواية١٩٤.

المبحث الثالث: موقف المحدثين من ضوابط احتجاج النحاة بالحديث النبوي:

وضع النحاة ضوابط للاحتجاج بالروايات الحديثية تعين على معرفة صحة ثبوتها لفظًا عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أجاز أهل العلم فيها روايتها بالمعنى، وأصبح ذلك واقعًا عمليًّا لها. وهذه الضوابط هي:

الضابط الأول: أن يُعرف بالنص أنّ الرواية الحديثية مقصود منها روايتها باللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم،كاستدلال ابن جني بما رُوي في الحديث أن قومًا وفدوا على النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "من أنتم، فقالوا: بنو غيان، فقال: بل أنتم بنو رشدان" بأنّ النون في (غيان) زائدة، وأنه مشتق من الغي لا من الغين[1].

الضابط الثاني: أن يُعرف بقرينةٍ ما أنّ الرواية الحديثة مما غلب على الظن فيها أنّ المقصود منها روايتها باللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم. ومن هذه القرائن:

١) الروايات الدالة على فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم. وهي على قسمين:

القسم الأول: فصاحة توافق فصاحة العرب في المشهور من تراكيب كلامهم والمطرد من استعمالاتهم[2]. وبهذه القرينة ردوا على سبيل المثال الاحتجاج بالأحاديث الآتية :

أ. " لولا قومك حديثٌ عهدهم بكفر لنقضت الكعبة"[3] بأنّ هذا التركيب –وهو عدم حذف خبر (لولا) إن كان مقيّدًا بلا دليل يدل عليه– غير ثابت عن العرب، مما يحتمل فيه روايته بالمعنى، ويؤيد هذا الاحتمال ما جاء في الرواية الأخرى للحديث "لولا حدثان قومك بكفر"[4]. فهذه الرواية موافقة للفصيح المشهور من كلام العرب؛ ولفظ النبوة إنما هو على الجادة من الاستعمال العربي[5].

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد١/٣٣٣، والمنصف١٣٤، والمقاصد الشافية٣/٤٠٤.

(٢) انظر: التذييل والتكميل١٦/١٥٢، والمقاصد الشافية٣/٤٠١.

(٣) انظر: صحيح البخاري١/٣٧، وشرح التسهيل١/٢٧٦.

(٤) انظر: صحيح البخاري٢/١٤٦.

(٥) انظر: البسيط في شرح الجمل ١/ ٥٩٤، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٨٢، وهمع الهوامع١/ ٣٣٧، وعقود الزبرجد٣/١٧٧.

ب. "والّذي نفس محمّد بيده لا تدخلوا الجنّة حتّى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتّى تحابّوا"[١] بأنّ هذا التركيب –وهو حذف نون الرفع من غير جازم ولا ناصب– لا يكون إلا في ضرورة الشعر، مما يحتمل فيه روايته بالمعنى، ويؤيد هذا الاحتمال ما جاء في الرواية الأخرى للحديث "لا تدخلون الجنّة حتّى تؤمنوا ولا تؤمنون حتّى تحابّوا" فهذه الرواية موافقة للفصيح المعروف من كلام العرب[٢].

ت. "كأيِّنْ تقرأ سورة الأحزاب؟ أو: كأيِّنْ تَعُدُّ سورة الأحزاب؟"[٣]بأنّ هذا التركيب –وهو الاستفهام بـ(كأيّن)– لم يسمع عن العرب، مما يحتمل فيه روايته بالمعنى، ولعله ما يؤيد هذا الاحتمال ما جاء في الرواية الأخرى للحديث "كَمْ تَعُدُّونَ سُورَةَ الْأَحْزَابِ؟"[٤]، فهذه الرواية موافقة للفصيح المعروف من كلام العرب.

والقسم الثاني: فصاحة تفرّدت على فصاحة كل العرب، ولها ثلاث الصور:

الصورة الأولى: العبارات المبتكرة التي لم تسبق إليها العرب قبله، كقوله صلى الله عليه وسلم: "الآن حمي الوطيس" و"مات حتف أنفه" ونحوها[٥].

والصورة الثانية: العبارات الموجزة القليلة الألفاظ الكثيرة المعاني، وهذه من دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم. يقول صلى الله عليه وسلم: "فُضّلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم.." [٦].

والصورة الثالثة: العبارات الغريبة التي لا يعرفها قومه أبدا، كتكلّمه صلى الله عليه وسلم بلغة حمير "ليس من امبر امصيام في امسفر"[٧] أو كتابه للقبائل من غير قومه، كالنمر بن تولب وهمدان ووائل بن حجر. [٨]

---

(١) انظر: سنن أبي داود٧/٤٩٠، وصحيح مسلم١/٧٤، وشرح التسهيل١/٥٣.

(٢) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم١/٢٤٢، والتذييل والتكميل١/١٩٦.

(٣) انظر: مسند الإمام أحمد٣٥/١٣٤، وشرح التسهيل٢/٤٢٣.

(٤) انظر: مسند الإمام أحمد٣٥/١٣٤

(٥) انظر: مسند الإمام أحمد٢٦/٣٤٠، والبيان والتبيين٢/١٢، وغريب الحديث للخطابي١/٦٥.

(٦) انظر: صحيح مسلم١/٣٧١، وصحيح البخاري٩/٣٦.

(٧) انظر: مسند الإمام أحمد٣٩/٨٤،

(٨) انظر: التذييل والتكميل١٦/١٥٣، والمقاصد الشافية٣/٤٠٣.

٢) الروايات المتواترة لفظًا عن النبي صلى الله عليه وسلم[١]، كحديث:"من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار" .

٣) الروايات المتضافرة في النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أو المشهورة عنه في كتب الصحاح. وبهذه القرينة رُدّ على ما يلي :

أ- على من لا يجوّز حذف التاء مع المعدود المذكّر المحذوف ومن لا يجعله فصيحًا بأنّ الرويات الحديثية المتضافرة في كتب الأحاديث وردت على حذف (التاء) في قوله صلى الله عليه وسلم: "من صام رمضان ثم أتبعه بستٍّ من شوال كان كصوم الدهر"[٢].

ب- على من منع حذف خبر (لولا) إن كان مقيّدا ولا دليل يدل عليه في قوله صلى الله عليه وسلم "لولا قومك حديثٌ عهدهم بكفر لنقضت الكعبة"بأنّ هذه الرواية مخالفة للرواية المشهورة في كتب الصحاح وهي "لولا حدثان قومك بالكفر" التي وردت في موطأ الإمام مالك[٣].

٤) الروايات القصار عن النبي صلى الله عليه وسلم على قلة. وذكر ذلك السيوطي آخذا هذا من مفهوم مخالفة كلام أبي حيان عندما استبعد الرواية الحديثية باللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأحاديث الطوال[٤].

أما المحدثون فيمكن تقسيمهم إلى قسمين:

القسم الأول: لم يفد من ضوابط النحاة في الاحتجاج، بل ذهب إلى توسيع دائرة الاحتجاج في الحديث، فاحتجّ بكل حديث ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بنقل الأثبات، سواء أكان باللفظ أم بالمعنى، برواية العرب أم العجم. وهذا ما ذهب إليه محمود فجال وحسن الشاعر وطه الراوي وسعيد الأفغاني وقباوة وحسن هنداوي[٥].

---

(١) انظر: صحيح البخاري١/٣٣، وصحيح مسلم١/١٠، والحديث متواتر عن عدد كبير من الصحابة كما علوم الحديث لابن الصلاح٢٦٩، وداعي الفلاح ١/٤٢٧.

(٢) انظر: سنن أبي داود٤/٩٨، وسنن ابن ماجة٢/٦١٢، والسنن الكبرى للنسائي٣/٢٣٩، وارتشاف الضرب٢/٧٥٠، وتوضيح المقاصد٣/١٣١٨.

(٣) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/ ٥٩٤، وموطأ مالك١/٣٦٣.

(٤) انظر: الاقتراح١٠٦، والتذييل والتكميل١٦/١٥٣ .

(٥) انظر: ارتكاز الفكر النحوي٨٤، والنحاة والحديث النبوي١٣٠، ونظرات في اللغة والنحو٢٣، وفي أصول النحو٤٦، وتاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث٢٥٤، ١١٧، وإثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية٢٠٤ .

والقسم الثاني: أفاد من ضوابط النحاة في الاحتجاج إلا أنه استدرك عليهم ما يحتاج إلى استدراكه، فذهب إلى الاحتجاج بالأحاديث المدونة في الصدر الأول، ككتب الصحاح الست فما فوقها، وإن اختلفت فيها الرواية ما لم يصفها المحدثون بالغلط أو اللحن أو الشذوذ، وهذه الأحاديث هي:

١. الأحاديث المتواترة المشهورة .
٢. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
٣. الأحاديث التي تُعَدُّ من جوامع الكلم .
٤. كتب النبي صلى الله عليه وسلم.
٥. الأحاديث المروية لبيان أنه – صلى الله عليه وسلم – كان يخاطب كل قومٍ بلغتهم.
٦. الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .
٧. الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، كالقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين .
٨. الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة .

أما الأحاديث التي لا توجد في الكتب المدونة في الصدر الأول فلا يحتج بها. وهذا ما ذهب إليه محمد الخضر حسين، ومجمع اللغة العربية[١]. وأضاف محمد ضاري إلى الأحاديث السابقة: الأحاديث الصحيحة المشهورة في الكتب التي لم تدوّن في الصدر الأوّل[٢]، وأضافت خديجة الحديثي إلى تلك الأحاديث السابقة أيضًا: كل حديث ثبت اعتناء ناقله أو راويه بلفظه وحرصه على أدائه لمقصود بلاغي أو أدبي أو ديني، وتبيّن فيه تشددهم في روايته غاية التشدد؛ فهو مما يصح الوثوق به والاحتجاج به وإن لم يكن المقصود منه لغويا أو نحويًّا أو صرفيًّا [٣].

هذا وذهب بعض المتخصصين في علم الحديث وهو ياسر الطريقي إلى أنّ الوصول إلى معرفة لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أو لفظ من دونه ممن يحتج بكلامه في اللغة لا يكون إلا بعد دراسة اللفظ المستشهد به دراسة تخصصية على منهج أهل الصنعة

(١) انظر: دراسات في العربية وتاريخها١٧٧، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٧/٤.
(٢) انظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية النحوية٤٤٠.
(٣) انظر: موقف المحدثين من الاحتجاج بالحديث الشريف٤٢١.

الحديثية، وذلك بأن يتتبّع لفظ الشاهد في الحديث، ويُعرف مدار الحديث الذي تجتمع عليه الطرق، ومنزلة هذا المدار في أهل اللغة، وصحة اللفظة المستشهد به عنه، وسلامة الرواة عند التفرد من الوقوع في اللحن. وبناء على ذلك جعل الحديث على نوعين:

النوع الأول: المتواتر لفظًا: وهذا يستشهد به مطلقًا.

النوع الثاني: غير المتواتر: وهو على ثلاثة أقسام:

١. ما روي من عدة طرق، ومداره على راوٍ متقدم يحتج بكلامه في اللغة. وله حالتان:

١) أن تتفق الرواة على لفظه، فهذا يستشهد به مطلقًا.

٢) أن تختلف الرواة على لفظه، وله صورتان:

أ- أن يمكن الترجيح بين الروايات، فالراجح هو المحفوظ، ويستشهد به؛ لبعد احتمال وقوع التصرف فيه. والمرجوح يحمل على تصرف الرواة، ولا يستشهد به إلا أن يكون مدار التصرف فيه على راوٍ يحتج بلغته، فيستشد به على أنه من لفظ الراوي لا من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم.

ب- ألا يمكن الترجيح بين الروايات، فهذا لا يستشهد به؛ لاحتمال وقوع التصرف فيه.

٢. ما رُوي من عدة طرق، ومداره على راوٍ متأخر لا يحتج بكلامه في اللغة. فهذا يستشهد به بشرطين:

أ-أن تتفق الرواة على لفظه، أو يكون اللفظ المستشهد به هو اللفظ المحفوظ.

ب-أن يصح سنده عن محتج به، ولا يكون في رواته من رمي باللحن أو التصحيف أو الخطأ.

ويزداد مثل هذا قوة إذا احتفت به قرائن تدل على أنه مروي بلفظه، كبعض القرائن التي ذكرها مجمع اللغة.

٣-ما رُوي من طريق واحد، فهذا يستشهد به بشرط صحة إسناده عن محتج به، وخلوه من راوٍ قد رمي باللحن أو التصحيف أو الخطأ.

ورأى أنّ ما اتفقت عليه الرواة من القسم الأول أعلى منزلة مما اختلفت عليه الرواة وحكم برجحانه، وأنّ القسم الأول أعلى من القسم الثاني والثالث[1].

وللباحث وقفات على ما سبق:

أولا: يُحمد للنحاة ولا سيما ابن الضائع وأبي حيان والشاطبي إدراكهم الإشكال الواقع في الاحتجاج بمطلق الحديث، وهذا الإشكال بسبب احتمالية روايته بالمعنى .

ثانيا: اجتهد النحاة في وضع ضوابط تعين الوصول إلى معرفة لفظ النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنها لا

تعدو أن تكون في جملتها قرائن محتملة باستثناء التواتر اللفظي فهو دليل يقيني بلا خلاف.

ثالثًا: ذكر النحاة بعض الأحاديث التي يمكن أن يُعرف من خلال مدلولها النصي أنّ المقصود منها روايتها باللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم، كالاستدلال بفهم النبي صلى الله عليه وسلم في حديث"من أنتم؟ فقالوا: بنو غيان، فقال: بل أنتم بنو رشدان" على أنّ النون زائدة (غيان)، وأنه مشتق من الغي لا من الغين وهو السحاب إلا أنّ هذا الحديث ليس له أصل في كتب السنة[2]، ولكن له نظير في صحيح مسلم "لم يكن أسلم أحد من عصاة قريش غير مطيع، كان اسمه العاصي، فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم مطيعا" بأن الياء في (العاصي) أصلية، وأنه مشتق من العصيان وليس من اعتصى بالسيف؛ أي أقام السيف مقام العصا[3]. هذا ويُلحق بما عُرف بمدلوله النصي الأحاديث الواردة في الألفاظ المنهي عنها، كقوله صلى الله عليه وسلم: "لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ، لِلْعِنَبِ الْكَرْمَ، إِنَّمَا الْكَرْمُ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ" رواه مسلم، وقوله صلى الله عليه وسلم: "لاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ خَبُثَتْ نَفْسِي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ لَقِسَتْ نَفْسِي"رواه البخاري[4] إلا أنّ الاستناد إلى مدلول النص لا يُعد يعد دليلا يقينيًّا بل قرينة محتملة؛ بدليل أنّ حديث "بنو رشدان" لم يثبت في السنة وهو أصل في الاحتجاج عند النحاة في هذه المسألة .

---

(1) انظر: الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية١/١٣٤.

(2) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد١/٣٣٣.

(3) انظر: صحيح مسلم ١٤٠٩/٣، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه٨٩٠/٣، وتاج العروس٥٩/٣٩ مادة (عصي) .

(4) انظر: صحيح مسلم١٧٦٣/٤، وصحيح البخاري٤١/٨.

رابعًا: أنّ الأحاديث التي دلت على تفرّد النبي صلى الله عليه وسلم بالفصاحة على العرب بصورها الثلاثة من استعماله عبارات مبتكرة لم يُسبق إليها، أو استعماله عبارات موجزة قليلة ألفاظها كثيرة معانيها، أو استعماله عبارات لا يعرفها قومه، إنما تعد قرينة محتملة على روايتها لفظًا عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن ينصّ أهل العلم على تفرّد النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الاستعمال.

خامسًا: أنّ الأحاديث القصار لا يمكن أن تعد قرينة محتملة؛ لعدم وضوح ضابطها إلا إن قيل أنّ المراد بها أحاديث جوامع الكلم الدالة على تفرّد النبي صلى الله عليه وسلم بالفصاحة، فهذه تخضع لما نصّ عليه أهل العلم بأنّها من الأحاديث الجوامع كما سبق بيانه.

سادسًا: أنّ النحاة وإن أحسنوا الوقوف على مشكلة راوية الحديث بالمعنى إلا أنهم لم يحسنوا معالجتها معالجة صحيحة، فلم يتوصلوا إلى معايير دقيقة تميز بين الحديث المروي باللفظ والحديث المروي بالمعنى؛ لأنّ مثل هذا الأمر بحاجة إلى دراسة تخصصية حديثية، والنحاة ليسوا بمحدّثين. ويشهد لذلك أنّ بعض النحاة كابن أبي الربيع عدّ رواية حديث"لولا قومك حديثٌ عهدهم بكفر لنقضت الكعبة" مخالفة للرواية الصحيحة "لولا حدثان قومك بالكفر" الواردة في موطأ الإمام مالك، وأن تلك الرواية لم يرها في الصحاح، وهي موجودة في صحيح البخاري [1].

سابعًا: أنّ المحدثين الذين وضعوا ضوابط في الاحتجاج بالحديث -كالخضر حسين ومجمع اللغة ومحمد ضاري وخديجة الحديثي- لم يخرجوا في الجملة عما ذكره النحاة من الضوابط إلا أنّ النحاة عدّوا ما ذكروه قرائن، وأما المحدثون فعدّوه أدلة لا قرائن كما يُفهم من صنيعهم.

ثامنًا: ذكر المحدثون ومنهم مجمع اللغة أنّ من الأحاديث المروية يقينًا بلفظها عن النبي صلى الله عليه وسلم الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات إلا أنّها لا تعدو أن تكون قرائن ظنية لا أدلة يقينية بدليل أنّ دعاء الاستفتاح على سبيل المثال قد اختُلف في ألفاظه[2].

---

(1) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/ ٥٩٤، وموطأ مالك١/٣٦٣، صحيح البخاري١/٣٧.

(2) انظر: صحيح البخاري١/١٤٩، وصحيح مسلم١/٤١٩، وسنن داود٢/٨٦، وسنن النسائي١/٥٠، وسنن ابن ماجه٢/٦ .

تاسعًا: أطلق المحدثون ومنهم مجمع اللغة الاستشهاد بالأحاديث المتواترة المشهورة دون أن يميّزوا بين ما تواتر منها لفظًا وما تواتر معنًى؛ لأنّ الذي يُحتج بلفظها مطلقًا هي الأحاديث المتواترة لفظًا دون المتواترة معنًى والمشهورة.

عاشرًا: أن الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء لا تدل بالضرورة على سلامتها من الرواية بالمعنى ومن اللحن. فرواة الإمام مالك اختلفوا في بعض ألفاظه في الموطأ فضلا عن وجود اللحن في أحد رواته كنافع مولى ابن عمر[1].

أحد عشر: أنّ جعل الكتب الستة من الأحاديث المدوّنة في الصدر الأول كما ذهب إلى ذلك مجمع اللغة غير صحيح؛ لأنها ليست من مؤلفات الصدر الأول، وإنما أصولها مؤلفات في الصدر الأول كموطأ الإمام مالك والمسانيد ونحوها .

ثاني عشر: حاول المحدثون ومنهم مجمع اللغة أن يأخذوا بالدراسة التخصصية الحديثية دليلا يقينيًّا في الوصول إلى الرواية المروية باللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم، فأقروا الاحتجاج بالأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة إلا أنّهم أطلقوا هذا الأمر ولم يفصّلوه تفصيلا شافيًا؛ لأنّ تعدد طرق الحديث لا تخلو من أمرين: إما أن تكون عن مدار متقدّم يحتج بكلامه في اللغة، فمثل هذا يُستشهد به ويُعد دليلا يقينيا على أنّ الرواي لم يتصرّف فيه. وإما أن تكون عن مدار متأخرٍ لا يحتج بلغته، فمثل هذا لا يُستشهد به، ولا يُعد دليلا يقينيا على عدم تصرّف الراوي فيه بل احتمالية تصرّف الراوي فيه واردة .

ثالث عشر: أنّ المحدثين ولا سيما مجمع اللغة وسعوا دائرة الاستشهاد بالحديث وتساهلوا فيه أيما تساهل، فآل بهم الأمر إلى القول الذي لا يرى الأخذ بالضوابط كما ذهب إليه فجّال ومن معه.

والغريب في الأمر أنّ بعضهم يرى أنّ ضوابط مجمع اللغة في مسألة الاحتجاج بالحديث ضوابط علمية وضعت الأمور في نصابها الصحيح وحسمته[2]. ولا

---

(1) انظر: الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية١/١٣١.

(2) انظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة٦٨٣، ومسألة احتجاج النحاة بالحديث في مناهج المحدثين ٧٣، ومآخذ المحدثين على النحو العربي٨٧.

يُدرى أيّ الضوابط العلمية تلك، التي وسّعت دائرة الاستشهاد ولم تضبطه غاية الضبط ! .

رابع عشر: أنّ الضابط الصحيح والفيصل في معرفة لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أو لفظ من دونه ممن يحتج بكلامه في اللغة لا يكون إلا بعد دراسة اللفظ المستشهد به دراسة تخصصية على منهج أهل الصنعة الحديثية، وذلك بتتبّع لفظ الشاهد في الحديث، ومعرفة مدار الحديث الذي اجتمعت عليه الطرق، ومنزلة هذا المدار في أهل اللغة، وصحة اللفظة المستشهد به عنه، وسلامة الرواة عند التفرد من الوقوع في اللحن.

الخامس عشر: أنّ الأحاديث المروية باللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم يقينًا ويُستشهد بها من خلال الدراسة الحديثية المتخصصة هي ما يلي:

١. الأحاديث المتواترة لفظًا
٢. الأحاديث غير المتواترة المروية من عدة طرق، ومدارها على راوٍ متقدم يحتج بكلامه في اللغة واتفقت الرواة على لفظه، أو اختلفت الرواة على لفظه وأمكن الترجيح بين الروايات.

وأما بقية الأنواع الأخرى فاحتمالية تصرّف الرواة فيها قائمة، وهي التي يُطبّق عليها القاعدة المشهورة بأنّ الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال .

السادس عشر: أنّ الضوابط التي وضعها النحاة لا تعدو أن تكون قرائن محتملة لا دليلا يقينيا، وذلك لما يأتي:

١. عد النحاة فهم النبي صلى الله عليه وسلم دليلا يُعرف بالنص أنّ الحديث مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ دون تصرّف من الراوي، كحديث"من أنتم؟ فقالوا: بنو غيان، فقال: بل أنتم بنو رشدان" محتجين بهذا الحديث على أنّ نون (غيّان) زائدة، وأنّه مشتق من الغي لا من الغين[١]، إلا أنّ هذا الحديث ليس له أصل في كتب السنة[٢].

فالاكتفاء بفهم النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل هذا الحديثَ ثابتًا عنه بلفظه وهو لم يرد في كتب السنة أصلًا! .

---

(١) انظر: المنصف١٣٤، والمقاصد الشافية٣/٤٠٤.

(٢) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد١/٣٣٣.

٢. جعل النحاة تكلّم النبي صلى الله عليه وسلم بلغة غير لغة قومه قرينةً مرجحة يُعرف بها أنّ الحديث مروي بلفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بمعناه، كحديث النمر بن تولب أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ليس من امبر امصيام في امسفر"، محتجين بهذا الحديث على أنّ إبدال لام التعريف ميمًا جاء على لغة حمير وهو مما شذّ عن القياس[١] فضلا عن أنّ بعضهم عدّ مثل هذا الحديث دليلاً على إعجازه صلى الله عليه وسلم بتعليم الله له لغة لم يكن تعلمها من معلم إنساني ولا تلقّف من أهلها[٢]، إلا أنّ الدراسة التخصصية للحديث أثبتت أنّ هذه الرواية متصرّف فيها، والرواية الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم لفظًا إنما هي من غير إبدال؛ لأنّ مدار الحديث عن الزهري، ورواه عن الزهري خمسة عشر راويًا من غير إبدال إلا (معمر)، فقد اختُلفت عنه الرواية، فرواه عنه (يزيد بن زريع) بغير إبدال، ورواه عنه (عبد الرزاق الحميري) بالإبدال. فدلّ على أنّ عبد الرزاق هو من تصرّف في لفظ الحديث ورواه بلغة قومه بما لا يحيل فيه المعنى مع أنّ هذا الحديث مذكور في كتب النحو برواية النمر بن تولب رضي الله عنه وليس لروايته ذكر في كتب السنة وإنما المذكور فيها رواية كعب بن عاصم الأشعري رضي الله عنه [٣].

فالاكتفاء بتكلّم النبي صلى الله عليه وسلم بلغة غير قومه لم يجعل هذا الحديثَ ثابتًا عنه بلفظه فضلا عن أنّ النحاة إنما ذكروا الحديث والمسألةَ فيه من باب التجوّز؛ لأنّ علماء العربية استبعدوا في التقعيد النحوي لغة حمير وما جاورها يقول في ذلك أبو عمرو بن العلاء: "ما لسان حمير وأقاصى اليمن اليوم بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا"[٤]، ويقول ابن جني: "لسنا نشك في بُعد لغة حمير ونحوها عن لغة بني نزار"[٥]، ويقول ابن خلدون: "ولغة حمير لغة أخرى مغايرة للغة مضر في الكثير من أوضاعها وتصاريف حركات إعرابها"[٦].

---

(١) انظر: سر الصناعة١/٤٢٣، والمفصل٤٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش٥/١٣٣.

(٢) انظر: التذييل والتكميل١٦/١٥٣، والمقاصد الشافية٣/٤٠٣.

(٣) انظر تفصيل ذلك في: الشواهد الحديثية في الأبواب النحوية١/٢١٤.

(٤) انظر: طبقات فحول الشعراء١/١١.

(٥) انظر: الخصائص١/٣٨٦ .٢

(٦) انظر: مقدمة ابن خلدون ١٢٨٢/٣

٣. ذهب النحاة إلى أنّ موافقة لفظ النبي صلى الله عليه وسلم للفصيح المشهور من كلام العرب تعد قرينة مرجحة يُعرف بها أنّ الحديث مروي بلفظه، وأنّ ما خالف هذه القرينة فهو مروي بالمعنى؛ لذا ردوا –على سبيل المثال– الأحاديث الآتية:

أ- والّذي نفس محمّد بيده لا تدخلوا الجنّة حتّى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتّى تحابّوا"[١]؛ لأنّ حذف نون الرفع من غير جازم ولا ناصب لا يقع في سعة الكلام[٢]، ووقوعه فيه مخالف للمشهور من كلام العرب. مما يحتمل روايته بالمعنى بدليل ما جاء في الرواية الأخرى للحديث "لا تدخلون الجنّة حتّى تؤمنوا ولا تؤمنون حتّى تحابّوا"بإثبات النون وهي موافقة للمشهور من كلام العرب[٣]، إلا أنّ الدراسة التخصصية للحديث أثبتت أنّ رواية حذف النون هي الرواية الثابتة لفظًا عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ إذ مدار الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه عن أبي هريرة أربعةُ هم: (أبو صالح السمان، وعبد الرحمن بن يعقوب، وجد إبراهيم، وسعيد)، ورواه عن أبي صالح السمان اثنان: (الأعمش وعاصم بن أبي النجود) برواية حذف النون إلا الأعمش فقد اختُلفت الرواية عنه، فرواه عنه قلّة من الرواة بإثبات النون، ورواه عنه أكثر الرواة بحذف النون، ورواية حذف النون هي الثابتة أيضًا عند جميع من روى عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فدلّ هذا على أن رواية حذف النون هي الرواية الثابتة لفظًا عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأنّ رواية إثبات النون تُصُرّف فيها من بعض رواة الأعمش[٤].

فالاكتفاء بموافقة لفظ النبي صلى الله عليه وسلم للمشهور من كلام العرب لم يرد الرواية الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم بحذف النون .

ب- "لولا قومك حديثٌ عهدهم بكفر لنقضت الكعبة"[٥]؛ لأنّ الخبر بعد (لولا) واجب الحذف ولا يكون إلا كوناً عامًّا غير مذكور، وذكره مخالف للمشهور من كلام

---

(١) انظر: سنن أبي داود٧/٤٩٠، وصحيح مسلم١/٧٤، وشرح التسهيل١/٥٣.

(٢) انظر: التذييل والتكميل١/١٩٦.

(٣) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم١/٢٤٢.

(٤) انظر تفصيل ذلك: الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية١/٢٠٦.

(٥) انظر: صحيح البخاري١/٣٧، وشرح التسهيل١/٢٧٦.

العرب. مما يحتمل في الحديث روايته بالمعنى بدليل ما جاء في الرواية الأخرى للحديث "لولا حدثان قومك.." وغيرها من الروايات الموافقة للفصيح المعروف من كلام العرب[1]، إلا أنّ الدراسة التخصصية للحديث أثبتت أنّ رواية "لولا قومك حديث عهدهم بكفر" بإظهار الخبر مروية بالمعنى؛ لأنّ مدار الحديث عن عائشة رضي الله عنها، ورواه عن عائشة أربعةُ هم: (عبد الله بن محمد، وعروة بن الزبير، وعبد الله بن الزبير، والحارث بن عبد الله). فرواه عبد الله بن محمد بلفظين هما:

"لولا حدثان قومك" و"لولا أنّ قومك حديثوا عهد بجاهلية".

ورواه عروة بن الزبير بثلاثة ألفاظ هي:

"لولا حداثة قومك" و"لولا حداثة عهد قومك" و"لولا أنّ قومك حديثُ عهدٍ".

ورواه الحارث بلفظ هو: "لولا حداثة عهدهم بالشرك".

ورواه عبد الله بن الزبير بلفظين هما: "لولا أنّ الناس حديثٌ عهدهم"و "لولا أنّ قومك حديثو عهد" إلا أنّ الرواية الثانية عن عبد الله بن الزبير "لولا أنّ قومك حديثو عهد" رواها عنه الأسود، ورواها عن الأسودِ إسحاقُ. واختُلفت الرواية عن إسحاق، فرواها عنه شعبة "لولا أنّ قومك" ورواها عنه إسرائيل بن يونس "لولا قومك" .

فدلّ هذا على أن رواية "لولا قومك حديثٌ عهدهم" تَصرّفٌ من إسرائيل بن يونس، وليست ثابتة لفظًا عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأنّ الروايات الأخرى ليس فيها ما يدل على وجوب ذكر الخبر بعد (لولا) [2] .

فالاكتفاء بموافقة لفظ النبي صلى الله عليه وسلم للمشهور من كلام العرب لم يرد رواية "لولا قومُك" الرد اليقين إلا بالدراسة التخصصية الحديثية .

ت- "ثوبي حجر، ثوبي حجر"[3]، و"اشتدي أزمة تنفرجي"[4]؛ لأنّه يمتنع حذف حرف النداء مع المنادى إن كان اسم جنس نكرة مقصودة، وإن ورد منه

([1]) انظر: البسيط في شرح الجمل ١/ ٥٩٤، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٨٢، وهمع الهوامع ١/ ٣٣٧، وعقود الزبرجد٣/١٧٧.

([2]) انظر تفصيل ذلك : الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية١/٣٦٠.

([3]) انظر: صحيح البخاري٤/١٥٦، وشرح التسهيل٣/٣٨٧.

([4]) انظر: الفرج بعد الشدة١/١١٣، ومسند القضاعي١/٤٣٦.

شيء فيكون شاذًّا أو ضرورة لا يقاس عليه؛ لمخالفته المشهور من كلام العرب، مما يحتمل في الحديث روايته بالمعنى بدليل ما جاء في الرواية الأخرى للحديث "ثوبي يا حجر، ثوبي يا حجر"[1]، وهذه الرواية موافقة للفصيح المشهور من كلام العرب، إلا أنّ الدراسة التخصصية للحديث أثبتت أنّ رواية "ثوبي حجر" بحذف حرف النداء هي الرواية الثابتة لفظًا عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنّ مدار الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه عنه خمسة هم: (محمد بن سيرين، والحسن البصري، وخلاس بن عمرو، وعبد الله بن شفيق، وهمام بن المنبه) بلفظ "ثوبي حجر"، إلا أنّه اختُلف في الرواية عن همام والحسن ومحمد بن سيرين وخلاس بن عمرو.

فرواه عنهم أحدهم بلفظ "ثوبي يا حجر" وبلفظ "ثوبي حجر" غير أنّ متابعة عبد الله بن شفيق لرواية "ثوبي حجر" رجّح أنّ تكون الرواية الثابتة في الحديث إنما هي بلفظ "ثوبي حجر". فدلّ هذا على أنّ رواية "ثوبي حجر" بحذف حرف النداء مع اسم الجنس هي الرواية الثابتة لفظًا عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأنّ إثبات حرف النداء فيها تَصرّفٌ من الراوي[2].

فالاكتفاء بموافقة لفظ النبي صلى الله عليه وسلم للمشهور من كلام العرب لم يرد الرواية الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم بحذف حرف النداء .

وأمّا حديث "اشتدي أزمةُ تنفرجي" فقد تفرّد بروايته الحسين بن عبد الله بن ضميره وهو متّهم بالكذب، فالحديث موضوع ولا يصح الاحتجاج به على مجيء حذف حرف النداء مع اسم الجنس[3].

فالاكتفاء بموافقة لفظ النبي صلى الله عليه وسلم للمشهور من كلام العرب لم يرد هذه الرواية الرد اليقين، وإنما ردّها الدراسة التخصصية الحديثية .

ث- "كأيِّنْ تقرأ سورة الأحزاب؟ أو: كأيِّنْ تَعُدُّ سورة الأحزاب؟"[4]؛ لأنّه لا يُستفهم بـ(كأيّن). والاستفهام بها مخالف للمسموع من كلام العرب، مما يحتمل في

(1) انظر: صحيح البخاري١/٦٤.

(2) انظر تفصيل ذلك: الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية٢/٩٩٢.

(3) انظر تفصيل ذلك: الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية٢/٩٨٧.

(4) انظر: مسند الإمام أحمد٣٥/١٣٤، وشرح التسهيل٢/٤٢٣.

الخبر روايته بالمعنى بدليل ما جاء في الرواية الأخرى للأثر "كَمْ تَعُدُّونَ سُورَةَ الْأَحْزَابِ؟"[1]، وهي الرواية الموافقة للفصيح المعروف من كلام العرب، إلا أنّ الدراسة التخصصية للحديث أثبتت أنّ الرواية الثابتة فيه رواية (كم) لا (كأيّن)؛ إذ مدار الخبر على زر بن حبيش، ورواه عنه اثنان: (عاصم بن أبي بهدلة، ويزيد بن أبي زياد).

أما يزيد بن أبي زياد فرواه بلفظ "كم". وأما عاصم فرواه عنه عشرة، ستة منهم بلفظ "كأين"، وأربعة منهم بلفظ "كم".

فدلّ هذا على أنّ الرواية الثابتة لفظًا رواية "كم" بدليل متابعة يزيد أبي زياد لهذه الرواية، وأنّ رواية "كأيّن" ليست ثابتة في الأثر، وإنما هي تَصرّفٌ من عاصم. فعاصمٌ يرويها مرة بلفظ"كأين"، ومرة يرويها بلفظ "كم" [2].

فالاكتفاء بموافقة لفظ النبي صلى الله عليه وسلم للمشهور من كلام العرب لم يرد هذه الرواية الرد اليقين، وإنما ردّها الدراسة التخصصية الحديثية .

السابع عشر: أنّ الأحاديث الطوال لو طُبقت عليها معايير النحاة وضوابطهم في الاحتجاج لاستبعدوها من الاحتجاج قولا واحدًا؛ لاحتمالية روايتها كلها بالمعنى كما ذهب إلى ذلك أبو حيان[3]، في حين لو طُبقت عليها الدراسة التخصصية الحديثية لظهر أنّ لفظ الشاهد فيها لم يُتصرّف فيه؛ لاتفاق الرواة عليه مثلا، ولو أثبتت الدراسة الحديثية وقوع التصرّف لم تغن القرائن التي ذكرها النحاة شيئًا.

الثامن عشر: أنّ ثبوت الحديث لفظًا عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يلزم عنه الاعتداد به في وضع القاعدة؛ لأنّ الاعتداد به في القاعدة يخضع لاطراده في الكلام العربي، فصحة الدليل لا تعني صحة الاستدلا. وهذا الأمر يخلط فيه كثير من المحدثين الذين يبنون القواعد على أحاديث لم تطرد في الاستعمال العربي.

التاسع عشر: يشترط في اطراد الظاهرة اللغوية أن تحكم بقانون الكثرة النسبي لا العددي.

---

(1) انظر: مسند الإمام أحمد٣٥/١٣٤.

(2) انظر بالتفصيل: الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية٢/٧٢٧.

(3) انظر: التذييل والتكميل١٦/١٥٣، والاقتراح١٠٦.

وهذه مسألة نبّه عليها النحاة المحققون ولكن كثيرًا من الباحثين يغفل عنها[1]، كما ذهب أحدهم إلى أنّ صحة الحديث وسلامته من موانع الاحتجاج به في اللغة يمكن أن يقرر به قاعدة جديدة أو يستدرك به على قاعدة سابقة[2]، ولكن هذا غير صحيح؛ لأنّ صحة الحديث وسلامته من موانع الاحتجاج به إن خالفت المطرد من الاستعمال العربي فإنه يحفظ ولا يقاس عليه. فحديث "ثوبي حجر" ثبت صحة لفظه بحذف حرف النداء من اسم الجنس من خلال الدراسة التخصصية الحديثية، وكذلك حديث "لا تدخلوا الجنّة حتّى تؤمنوا ولا تؤمنوا" ثبت صحة لفظه بحذف نون الرفع من غير ناصب أو جازم من خلال الدراسة التخصصية الحديثية إلا أنهما خالفا المطرد من الكلام العربي فلا يُقرر بهما قاعدة جديد ولا يُستدك بهما على قاعدة سابقة، وإنما يحفظان ولا يقاس عليهما .

(1) انظر: المقاصد الشافية٣/٥٥٨، والمعايير النقدية في رد الشواهد الشعرية ٢١٦.

(2) انظر: الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية٢/١٠٤٥.

الخاتمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فهذه أهم النتائج التي توصّل إليها البحث، وهي:

١. اضطراب المحدثين في فهم موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي.

٢. أنّ من أسباب اضطراب المحدثين في بيان موقف النحويين من الاحتجاج بالحديث النبوي هو ما صنعه أبو البركات الأنباري حين قرر أنّ مرتبة الحديث النبوي في الاحتجاج هي المرتبة الثانية بين مراتب الأدلة السماعية المعتبرة بعد القرآن الكريم.

٣. الأصل عند جمهور النحاة عدم الاحتجاج بالحديث إلا إذا تمخّض وثبت عندهم روايته بلفظه بنص أو بقرينة، وإثبات هذا عزيز؛ لأنهم ليسوا بمحدّثين.

٤. أنّ الاستشهاد بالحديث لو كان أصلا معتمدا عند جمهور النحاة لأكثروا من الاستشهاد به كاستشهاهم بالقرآن الكريم وبكلام العرب الفصحاء .

٥. الأصل عند ابن خروف وابن مالك ومن تبعهم الاحتجاج بالحديث، فهو عمدة عندهم ومستندا.

٦. الاستشهاد بالحديث في كتب اللغة أهون من الاستشهاد به في كتب النحو؛ لأن تغيير اللفظة أقل بكثير من تغيير التراكيب .

٧. التأدب مع الحديث النبوي هو أحد الأسباب التي جعلت بعض النحويين كابن مالك يعتمده أصلا من أصول الاستدلال، وهو السبب الذي جعل جمهور النحاة لا يعتمدونه أصلا من أصول الاستدلال.

٨. أحسن ابن الضائع وأبو حيان والشاطبي في إدراكهم الإشكال الواقع في الاحتجاج بالحديث مطلقًا إلا أنّهم لم يحسنوا معالجته؛ لأنها بحاجة إلى دراسة تخصصية حديثية .

٩. أنّ الضوابط التي وضعها النحاة لا تعدوا أن تكون كلها قرائن محتملة .

١٠. وسّع المحدثون ولا سيما مجمع اللغة دائرة الاستشهاد بالحديث وتساهلوا فيه وغاية التساهل ولم يضبطوه بضوابط علمية الضبط، فآل بهم الأمر إلى القول الذي لا يرى الأخذ بالضوابط .

١١.أنّ الضابط الصحيح لمعرفة لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أو من دونه ممن يحتج به لا يكون إلا بالدراسة التخصصية الحديثية.

١٢.أثبت البحث أهمية الدراسة التخصصية الحديثية في الوصول إلى معرفة الرواية المروية باللفظ لفظ النبي صلى الله عليه وسلم.

١٣. أنّ الأحاديث المروية باللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم يقيناً من خلال الدراسة التخصصية الحديثية هي الأحاديث المتواترة لفظاً، والأحاديث غير المتواترة المروية من عدة طرق، ومدارها على راوٍ متقدم يحتج بكلامه في اللغة واتفقت الرواة على لفظه، أو اختلفت الرواة على لفظه وأمكن الترجيح بين الروايات.

١٤.لا يلزم من صحة ثبوت الحديث صحة الاستدلال النحوي به، فالاستدلال يخضع لاطراد الظاهرة في العربية.